الاثار الانعكاسية لسياسة الارهاب الدولية في العراق بعد عام ٢٠٠٣: التحديات والحلول

" The reflexive effects of international terrorism policy in Iraq after 2003: challenges and solutions"

م.د. يونس شعيل عجيل
جامعة ساوة الاهلية / المثنى

أ.م.د. إبراهيم حربي إبراهيم
معهد تكنولوجيا / بغداد - الجامعة التقنية الوسطى

Doctor Teacher: Younus Shaeel Ajeel
younis.sh@sawaunivrsity.edu.iq

Ass.pro.Dr: Ibrahim Harbi Ibrahim
Ibraheemharbi@yahoo.com

الملخص:

أصبحت جريمة الإرهاب ظاهرة خطيرة تهدد حياة ألإنسان اليومية في كل مكان في العالم كما أن هذه الجريمة لم تعد ذات صفة محلية أو اقليمية ترتبط بدولة ما أو حضارة بعينها لكن الحقيقة التي تؤكدها جميع الأحداث في كل لحظة أن هذه الظاهرة الاجرامية بلا وطن و لا دين و لا هوية. بعد ان أدركها المجتمع الدولي مؤخرا ، وهذا نتيجة تصاعد الأعمال الإرهابية أذ أصبح الإرهاب خطرا استراتيجيا يهدد جميع دول العالم، بما فيها تلك التي كانت تعتقد أنها بعيدة عن العمليات الارهابية فالإرهاب عمل لا إنساني و لا أخلاقي لا تقره الشرائع السماوية ، و لا القوانين الوضعية ،و يمثل انتهاكا صارخا لحقوق الانسان ، و قيم التحضر ، و يهدد المصالح الحيوية في المجتمع الدولي .وبما ان الارهاب بات يشغل الناس جميعاً الامر الذي دفعني كباحث الى تتبع هذه الظاهرة الدخيلة وتقديم الورقة البحثية عن دراسة سياسة الإرهاب الدولي والاثار الانعكاسية لها في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ،من اجل وضع ، النقاط على الحروف فى طريق المواجهة والتصدى لمثل هذا الخطر الكبير على السلم

والأمـن الدوليـين .

كلمات مفتاحية : الاثار ، جريمة الإرهاب ، العراق ، الواقع والحلول.

Abstract:
It has become a crime since then and no one is present every day in the world, nor has this crime developed a specific or limited character linked to a particular country or civilization, but the truth that is confirmed by all events at every moment is that this criminal phenomenon has no homeland or religion. And no identity. After the international community realized it recently, this is a result of the decline in actions because terrorism has become a specific danger, threatening all countries of the world, including those that thought they were far from criminal operations. Terrorism is an inhumane and shameless act that is not approved by heavenly laws or laws. Positivism, thus contributing to human rights, development values, and reducing biological risks in the international community.

Keywords: **Politics, cyber security, Iraq, electronic space.**

المقدمة :

تشـغل قضيـة الإرهـاب اليـوم العـالم لمـا تخلفـه مـن أثـار عـلى منظومـة علائـق المجتمـع بأفـراده ومؤسسـاته بحيـث تعـددت أشـكاله و تنوعـت دوافعـه، فضـلا عـن ممارسـات الـدول التـي تسـتخدمه أو تشـجع عليـه واختـلاف مصالـح الـدول، و محاولـة كل مجموعـة فـرض وجهـة نظرهـا استنادا إلى خلفيـات تاريخيـة أو سياسـية، كـما أن الـدول لم تتفـق فيـما بينهـا عـلى تحديـد مفهـوم واحـد للإرهـاب، فـما يعتـبر إرهابـا عنـد البعـض يعتـبر دفاعـا مشروعـا عـن النفـس عنـد البعـض الآخـر، و هكـذا غابـت المعطيـات واختلفـت المفاهيـم وزاد العنـف وزاد التمـرد و الطغيـان وليـس هـذا بـل وشـملت أثـار الإرهـاب إيجـاد حالـة من التوتـر لمنظومـة العلاقـات الدوليـة وإثـارة النزاعـات والتدخـلات واحتـلال الـدول وقصـف لبـؤر الإرهـاب وهـذا الانشـغال محصلتـه وضحاياهـا لإنسـان وانتهـاك منظومـة حقوقـه المعـترف بهـا بموجـب الشرعـة لدوليـة لحقـوق لإنسـان..

أهمية البحث :

تظهـر اهميـة البحـث مـن اهميـة الموضـوع الـذي تناولتـه وهـو معرفـة الاثـار الانعكاسـية لظاهـرة الارهـاب الدوليـة عـلى سياسـة الدولـة العراقيـة وتوضيـح معـالم مسـتقبل اثارهـا المحتملـة عـلى مسـتقبل ودولـة العـراق ، وفـق رؤى واضحـة ، ومنهـج علمـي رصـين لتفسـير عوامل نشـوء واسـباب الظاهـرة واليـات مواجهتهـا ومـا يمكـن ان تـؤول اليـه مـن مسـارات.

هدف البحث :

يهـدف البحـث للتعريـف والتوضيـح بـ« الاثـار الانعكاسـية لسياسـة الارهـاب الدوليـة في العـراق «، الـذي ولـد المخاطـر الأمنيـة والتـي اسـهمت بظهـور تحـدي كبـير بمثابـة أزمـة محليـة جديـدة للدولـة العراقيـة،

التي اضحت اليوم كفاعل من فواعل السياسية الدولية، فضلاً عن كونها ظاهرة سلبية اخذت مكانتها الاساسية على الساحة الدولية والتي تستدعي الحل على المستوى الوطني، وضرورة التنسيق والتعاون الدولي. ومحاولة تقديم مقترحات جديدة سواء أكانت موجهة الى صانع القرارر العراقي المعني بجهود مكافحة الارهاب او الى الاطراف والجهات الدولية الفاعلة في محاربة الارهاب.

اشكالية البحث :

إن توسيع دائرة جريمة الارهاب في مختلف دول العالم وتأزم الواقع السياسي الاقتصادي و الاجتماعي

للعديد من الدول وعجز الدولة العراقية عموما عن مواجهة تهديدات الارهاب ، شكل أبرز ظواهر مشكلة البحث والدافع الرئيس للبحث عن أسباب هدا الواقع المرير وبالخصوص على مستوى العراق .وما هي التوصيات المقترحة لمعالجة مشاكل الارهاب ؟

فرضية البحث :

ينطلق هذا البحث من فرضية مفادها انه كلما زادت وتيرة الارهاب زادت الأوضاع السياسية والاقتصادية سوءاً وازدادت **الاثار الانعكاسية لسياسة الارهاب الدولية في العراق** انتشارا مع ازدياد شروخات المجتمع العراقي كون الارهاب ناتج من تفاعل اثار الانعكاسات السياسية للدولة العراقية .

الاطار المنهجي للبحث :

اعتمد الباحث على الجانب النظري في جمع المعلومات المطلوبة والمنهج التحليلي بغية تحليل وتحديد اهمية الموضوع من خلال الرجوع إلى المصادر والمراجع العلمية والكتب ذات العلاقة بموضوع البحث ، ولايضاح وتفصيل موضوع البحث تم تناوله من خلال ثلاث مطالب الاول: مدخل مفاهيمي عن الارهاب ، والثاني : اسباب انتشار الارهاب في العراق ، والثالث: الوسائل والحلول لمكافحة الارهاب ، ومن ثمة الاستنتاجات والتوصيات .

المطلب الأول: مدخل مفاهيمي عن الارهاب :

أولا: نشأة الارهاب:

بدأ الإرهاب مع بداية البشر، توارثوه جيلاً بعد جيل. فمنذ الخليقة والإنسان يعيش فساداً وسفكاً للدماء ولعل ذلك ما دفع الملائكة إلى القول: {أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ}[1] فقد اغتيل امير المؤمنين الإمام علي بن أبي طالب (ع) والإمام الحسن بن علي (ع) على يد الخوارج وهي جماعة إرهابية منظمة كانت تهدف إلى تحقيق غايات سياسية. كما انتشر في بعض التاريخ العربي ما يمكن أن نطلق عليه بإرهاب الدولة والذي تجلى بأعمال القتل والسبي أبان الحكم الأموي كما عرف الحجاج بن يوسف

الثقفي انه كان يعرض جثث المقاتلات من الخوارج عارية في الأسواق لردع النساء من الانضمام إليهم [٢]. وظهرت كلمة «**الإرهاب**» قديمة في أدبيات الفكر السياسي والاجتماعي والإنساني، إلا أن رواج الظاهرة والمصطلح المعرفة به (الإرهاب terrorism)، لم يظهر بمعناه الحديث إلا في المجازر التي أعقبت الثورة الفرنسية[٣] التي قامت في عهد (روبسبير) بقطع رأس (١٤٠) الف فرنسي وسجن (٣٠٠) اخرين اما خلال العهد الحديث بداية القرن العشرين وحتى الحرب العالمية الاولى ظهر ما يسمى بارهاب الشيوعية المتسم بالتنظيم الذي قاده (لينين) والذي رفض الارهاب الفردي غير المنظم الذي كانت تقوده الفوضوية والذي كان يرى فيه (لينين) تعبيراً عن اليأس الذي عم اوربا الحديثة [٤]، واما عن الولايات المتحدة الامريكية التي أستخدمة القوة الغاشمة ضد الشعوب الضعيفة فلقد حولت العراق منذ احتلالها المشؤوم له سنة(٢٠٠٣) اى ارض خراب دمار عندما فتحت الحدود وعطلت الاجهزة الامنية التي كانت تحرسها وعاونت الارهابيين كثيراً وسهلت عليهم نشاطات الخطف والقتل والسرقة والسلب والنهب وجعلت البلد ساحة قتال وتفجير [٥]،

ثانياً : تعريف " الارهاب في اللغة والاصطلاح" :

إن أهم ما يدور حوله النقاش في تحديد مفهوم الإرهاب هو مشكلة التعريف، كون التعريف قد أصبح مشكلة نظرا للصعوبة التي تحيط به والتي ترجع إلى العديد من الأسباب التي ترتد في معظمها إلى طبيعة العمل الإرهابي بذاته، واختلاف نظرة الدول له، بدا استعمال كلمة (الارهاب) في نهاية القرن الثامن عشر للتعبير عن اعمال العنف التي تنفذها الحكومات كي تضمن اسكات شعوبها، غير ان الامر تطور لاحقاً، واستخدم لوصف الاعمال العنيفة التي تنفذها جماعات او افراد، الى ان اصبح طريقاً او اسلوباً يريد الفاعل/الفاعلون بواسطة الرهبة الناجمة عن العنف ان يفرض رايه السياسي او فرض سيطرته على المجتمع او الدولة حفاظاً على علاقات اجتماعية قائمة، والعمل على تغيرها وتدميرها [٦].

على المستوى اللغوي والاصطلاحي :

- **لغويا** : لو رجعنا إلى القرآن الكريم لوجدنا لفظ ارهاب رهب قد جاءت مشتقاته في اكثر من موضع فيه ، وهي جميعاً تشير إلى معاني الخوف والفزع والرعب. حيث وردت مشتقات كلمة «رهب» في اكثر من اثني عشر موضعاً في القرآن الكريم، منها قوله تعالى:- {وَأَوْفُوا بِعَهْدِي أُوفِ بِعَهْدِكُمْ وَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ} [٧]، - «{إِنَّمَا هُوَ إِلَهٌ وَاحِدٌ فَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ}

[٨]، « اما عن المعاجم العربية القديمة تذكر كلمة إرهاب من رَهِبَ بمعنى خاف والاسم الرهب، أي بمعنى الرهبة وكلمة الإرهاب مشتقة من (رهب) بالكسر ، يرهب رهبة ورهباً بالضم ورهباً بالتحريك بمعنى أخاف، وترهب غيره : إذا توعده، وأرهبه ورهبه أخافه وفزعه، ورهب الشيء رهباً ورهباً، ورهبه خافه، والاسم: الرهب وهو مصدر من (أرهب) يعني الأخذ بالسف والتهديد، والإرهابي هو من يلجأ إلى العنف لإقامة سلطته[٩]. والإرهاب هو من يلجأ إلى العنف غير القانوني أو التهديد لتحقيق أهداف سياسية سواء من الحكومة أو الأفراد والجماعات الثورية المعارضة [١٠].

• **اصطلاحياً :** لم يستطيع المعنيون والباحثون بالشؤون الامنية الوصول الى تعريف اصطلاحي موحد للإرهاب على الرغم من الجهود المبذولة من خلال المؤتمرات والندوات العلمية لكنها لم تخرج بنتيجة موحدة بتعريف موحد لظاهرة الارهاب وهذا عدم الاتفاق والاختلاف في الراي راجع الى عدة عوامل منها الرؤيا المعرفية لكل ظاهرة وما يصاحبها من قبول او رفض فما هو مقبول في بلد وغير مقبول في بلد آخر اضافة الى تعدد العوامل والاسباب المؤدية لكل ظاهرة ,بالاضافة الى ان المجموعة السياسية في المعاجم والموسوعات عرفته بأنه استخدام العنف غير القانوني او التهديد به لتحقيق اهداف سياسية [١١].

ثالثاً : أهداف الإرهاب [١٢] :

أ ـ الأهداف المباشرة :

وهي التي تعلنها المنظمة في أثناء تنفيذ العملية الإرهابية وتتمثل في الآتي :

١- الحصول على الأموال لتمويل نشاط المنظمة وتجنيد أفراد جدد للعمل فيها.

٢- إطلاق سراح المعتقلين ي السجون سواء السياسيون أو أفراد المنظمة التي سبق القبض عليهم في عمليات في الماضي .

٣- القيام بعمليات الاغتيال للخصوم سواء الاغتيالات المكشوفة أو المستترة.

٤- تأمين خروج الأفراد القائمين بتنفيذ العملية الإرهابية بعد الانتهاء من التنفيذ ، وذلك لتحقيق آخر المراحل التي تؤدي إلى نجاح العملية الإرهابية .

٥- عملية الدعاية اللازمة للمنظمة.

ب ـ الأهداف غير المباشرة :

هي التي لا تعلنها المنظمات الإرهابية ، ولكنها تسعى إلى تحقيقها ويمكن ان تكون أهميتها بالنسبة للمنظمة اكبر وأهم من الأهداف المباشرة وتتمثل الأهداف غير المباشرة في الآتي :

١- إضعاف سلطة الحكومة ،وإظهارها بالعجز نظرا لعدم نجاح الحكومة في الكشف عن العملية قبل تنفيذها وعدم القدرة على مجابهة الموقف الناجم عن العملية الإرهابية .

٢- الحصول على اعتراف رسمي من الدولة الهدف بوجود المنظمة ، أو الحصول على

اعتراف دولي بوجودها نتيجة لإعلان بيانات تفرض المنظمة الإرهابية إعلانها وإذاعتها .

٣- إجبار الدولة على الإتيان بأعمال موجهة ضد المواطنين بما يؤدي إلى فقد الثقة في الحكومة نظرا لعدم قدرتها على تحقيق الأمان للمواطنين ومواجهة المنظمة الإرهابية والقضاء عليها .

٤- خلق متعاطفين مع المنظمة من رعايا الدولة المستهدفة والعمل على قلب نظام الحكم أو تحقيق أغراض المنظمة .

٥- ضرب السياحة واقتصاديات الدول والأمن فيها بل ويمتد إلى مرتكزات القوة وعواملها لدى الدول التي تمنحها الشرعية كالدين والاقتصاد والأمن .

رابعاً خصائص الإرهاب [١٣]:

خصائص الإرهاب في العصر الحديث هي:

أ. العنف أو التهديد به واستمراره لوقت طويل يُسبب الإرهاب

ب. التنظيم المتصل بالعنف واستمراره يحدث أثر الإرهاب .

ج. عدم مشروعية الغرض ، وان كان الواضح هو محاولة تقويض السلطة السياسية .

د. إن الإرهاب عبارة عن فعل يقصد به في أحيان كثيرة مدلولات سياسية ويسعى للتأثير في صنع القرار أو العدول عنه .

ه. لا يكون الفعل من الأفعال المكتسبة لصفة أخرى ، وأطلق عليها اسم خاص باعتباره جريمة شرع لها حكم وذلك حتى لا يحدث خلط بين الجرائم الدولية.

و. فعل رمزي محدود في ذاته لكنه يتعدى نطاق الفعل نفسه لإحداث تأثيرات أوسع وأشمل في التخويف .

ز. إن أعمال الإرهاب لا يقصد بها المواجهة العسكرية ، وإنما تقتصر على تكتيكات إرهابية عنيفة سرِّية غير منظورة ،تقوم بها عناصر متطرفة ومناوئة للسلطة ونظام الحكم وتختار أهدافها بدقة ولها مطالب محددة.

ح. استخدام القوة والعنف أو التهديد بهما ، ويعتبر ذلك محور أساسي لتحقيق أهدافه.

ط. إن العملية الإرهابية لا تتقيد بالحدود أو الجغرافيا ، وتنفذ مخططها في أي مكان يحقق أهدافها .

ي. إن العمليات الإرهابية عمادها جذب الانتباه ، ولذا تتعمد عملياتها أهداف دولية أو دول كبرى لتحظى بانتشار إعلامي يخدم أهدافها ، وبالتالي فان أهدافه لها بعدان : بعد عاطفي ، وبعد عقلاني ، وتتسم بالمغالاة وليس الوسطية.

المطلب الثاني : " اهم التحدبات المساعدة لاتساع ظاهرة الارهاب في العراق".

١.التحدي الاقليمي والدولي :

من المتعارف عليه هناك علاقة وثيقة بين البيئة الداخلية لأي دولة من الدول مع البيئة الاقليمية المحيطة فتؤثر وتتأثر سلبيا وايجاباً ، أن خوف الانظمة السياسية المحيطة بالعراق من النجاح في

الوصول الى النظام الديمقراطي لا يتعلق بالاستقرار السياسي فحسب بل يشمل الاستقرار والاقتصادي والاجتماعي. لذلك تسعى الدول الى ارباك الوضع من خلال ارسال الارهاب واشعال الفتن في العراق لعدم انجاح تجربته الديمقراطية وضمان عدم مطالبة شعوبهم بتطبيق التجربة الديمقراطية العراقية في أنظمتهم، وكل ذلك له انعكاسه على الاستقرار وتحقيق الامن الإنساني في العراق هذا بالاضافة الى قيام الاحتلال الامريكي بعد عام 2003 بتفكيك الدولة العراقية وتحطيم قواعدها الفكرية والمادية وازالة عناصر القوة بتفكيك وحل الجيش العراقي وقواعد الامن الداخلي مما ادى الى تعرض العراق لقوى الاجرام المنظمة وحرق ونهب كل الوثائق والممت لكات الحكومية المتعلقة بالمصالح الحيوية للدولة والمجتمع والافراد من قبل عناصر الارهاب [١٤] .

٢.تحدي العامل الأمني :

بعد عام (٢٠٠٣) ومن خلال التقلبات السياسية للبلد التي شهدها العراق وخصوصاً بعد احتلال القوات الامريكية للعراق. فقد ساهمت هذه القوات المحتلة بشكل كبير في كسر آليات الضبط الرسمي أو التشجيع على ذلك، من خلال العمل على إلغاء وزارة الداخلية العراقية مع وزارة الدفاع وجهاز الامن والمخابرات والمؤسسات القانونية [١٥]. أدى إلى فراغ أمني كبير. بحيث وفر هذا القرار بيئة خصبة لنشاط الجماعات الإرهابية التي استغلت الفراغ لتجنيد أعداد كبيرة من العراقيين العاطلين عن العمل والمنتمين إلى المؤسسات الأمنية السابقة وساعد هذا على تعزيز انتشار ضاهرة الارهاب الذي تساهم بدورها في إضعاف الدولة والقضاء على كافة أشكال الحوكمة الرشيدة. وبسبب تفكيك بعض أجهزة الدولة وما ترتب على ذلك من فراغ سياسي وأمني وغياب سيادة القانون وتصاعد أعمال العنف والإرهاب وغياب أو ضعف المؤسسات وآليات المراقبة والمساءلة، وتكالب النخب على المصالح الشخصية والطائفية الضيقة بسبب كل ذلك وغيره استشرى الارهاب في العراق وتغلغل في البلد [١٦]. ومن البديهي ان تكون التحديات الأمنية هي محط اهتمام واضعي السياسة العامة للبلاد ، خاصة وان اثار ونتائج التحديات غالبا ماتكون اكثر تاثيرا بل انها وفي أحيان كثيرة تؤدي بشكل مباشر او غير مباشر في تحديد حدة التحديات الأخرى التي تتنوع مسبباتها والتي تؤثر عاى خلخلة الحالة الامنية المتردية في عدم انتظام عرض السلع والخدمات في الاسواق المحلي (نقص عدد ساعات العمل) ومن جانب اخر اسهم الارهاب في خلق صعوبات في توريد الاستيرادات من المنافذ الحدودية وارتفاع تكاليف التامين والحراسات [١٧]. بالاضافة الى تعثر الإستقرار السياسي وإنتشار الفوضي

والتطرف والإرهاب والأزمات والحروب الأهلية بعد دخول القوات الامريكية في العراق عام ٢٠٠٣ وحالة عدم الاستقرار الأمني أدى الى غياب وضعف دور القانون والأجهزة الأمنية في العراق لانتشار الجريمة المنظمة وسيطرة العصابات وتنفذها في عاصمة البلاد، ما جعل بغداد في قائمة أسوء المدن للعيش في العالم والذي ادى الى ضرورة الحصول على السلاح للدفاع عن النفس أو تنفيذ خطط الجماعات المسلحة والأجنحة الأمنية لبعض الأحزاب والكيانات السياسية ، وعصابات الجريمة المنظمة ، وبعض الجماعات التي كانت لها مناصب و امتيازات وثروات من النظام البائد وتحطمت بعد التغيير وجميعها اصبح لها الدور الكبير في السيطرة على عمل المؤسسات المدنية الرسمية وغير الرسمية فضلا عن امتداد نفوذها على الساحة العراقية[١٨].

٣. تحدي البطالة والفقر :

بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ واجه الاقتصاد العراقي أزمة جديدة تضاف الى أزماته السابقة من تدمير للبنى التحتية وتوقف مشاريع التنمية والتحجر الذي اصاب القطاعيين العام والخاص بفعل التركة الثقيلة من السياسات السابقة نتيجة لأقتحام البلد في حروب عبثية أنهكت وشلت عجلة الأقتصاد مع فوضى أمنية عارمة خيمت على قطاعات البلد الأمر الذي عطل الخدمات العامة مما أدى الى تراجع الأنتاج المحلي . كل هذا الوضع المأساوي ساهم بتفاقم مشكلة البطالة بشكل خطير [١٩]، يعد الاستقرار الاقتصادي احد علامات الاستقرار في اي دولة من دول العالم، كون الاقتصاد هو المعين الذي يمد السلطة السياسية بعناصر القوة والانسجام، والاقتصاد مهم جدا لتمويل مؤسسات الدولة واجهزتها . المختلفة، خاصة في البلدان التي تمر بحالة حرب او تعاني من مشاكل مجتمعية او تهديدات خارجية ، بالاضافة الى سياسة الانتقال نحو اقتصاد السوق وارتبط ببرنامج صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، حيث شكل ضغط السوق أحد التهديدات التي تواجه الامن الإنساني في العراق، فضلا عن زيادة اعتماد الاقتصاد العراقي على النفط، وانخفاض العملة المحلية أمام الدولار الاميركي، كل ذلك كان عائقاً أمام تحقيق الامن الأقتصادي وتوفير فرص العمل وتامين حياة كريمة للعراقيين[٢٠]، كل ذلك ساعدة على انتشار ظاهرة الارهاب التي رافقت المسيرة التنموية في العراق خلال العقود الثلاثة الأخيرة، وأصبحت تضرب عمق البنى المؤسسية في البطالة والفقر وتهدد النسيج الاجتماعي وآليات تماسكهما.كما إن الاهتمام بشأن البطالة والفقر في العراق لم يأخذ المساحة الملائمة في الجهد التنموي، بسبب طبيعة الارهاب والأوضاع والسياسات والمتغيرات التي شهدها المجتمع العراقي خلال

العقود الثلاثة الأخيرة علما ان العلاقة بين الفقر والإرهاب هو علاقة تكافلية بمعنى أن الإرهاب يتسبب في إفقار الشعوب وكنتيجة لهذا الفقر تزيد قدرة الجماعات المتطرفة على اجتذاب أعضاء جدد [٢١]. لقد تباينت تقديرات نسب البطالة في العراق خلال السنوات السابقة، إلا أنه وحسب الإحصائية الأخيرة الصادرة من منظمة العمل الدولية وبالتعاون مع وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية، فأن معدل البطالة بين السكان بلغ « في عام ٢٠٠٣ بلغ ٨,٨٥ ٪ وفي عام ٢٠٠٤ معدل ٨,٧٢٪ ثم استمر بالانخفاض خلال السنوات اللاحقة ليسجل في عام ٢٠١٢ أقل معدل للبطالة طيلة ٢٠ عاما بمعدل ٧,٩٦٪، ثم بدأ بالارتفاع مرة أخرى ليسجل في عام ٢٠١٨ معدل ١٣,٠٢٪ وفي عام ٢٠٢٠ معدل ١٥,١١ وفي حزيران ٢٠٢٣، حلّ العراق ثالثا في العالم بنسبة البطالة التي بلغت ١٥,٥٥% (٢٢).ومن جهة أخرى، فأن معدل البطالة بين الذكور بلغ (١٤,٧٠) مقابل (٢٨,٢٦) بين النساء (٢٣)،. ومن نتائج السياسة التي قد تطرأ على المجتمعات هي انخراط العاطلين عن العمل ضمن المجاميع الارهابية التي تضغط على الحكومات لتغيير سياستها اتجاههم وتوفير الحياة الكريمة لهم وقد يؤدي ذلك ايضا الى الانقلابات السياسية كنتيجة لعدم الامتثال لضغوطهم [٢٤]

.وتشير بيانات الجدول (١) الى انخفاض نسبة الفقر بحسب خط الفقر الوطني من ٢٢,٤٪ في سنة ٢٠٠٧ إلى ١٦ في ٢٠١٣ انخفاض بنسبة (١٥٪)، وفي سنة ٢٠١٤ ارتفعت نسبة الفقر حتى بلغت ٢٢,٥٪ ويعزى ذلك الى تمدد الارهاب الداعشي على مساحات واسعة من الاراضي العراقية، ثم عادت وانخفضت في سنة ٢٠١٨ حتى بلغت ٢٠,٥ ومع هذا لم ينخفض عدد الفقراء بل ارتفع من ٦,٦٤٨ مليون شخصاً سنة ٢٠٠٧ إلى ٧,٣٧٠ مليون سنة ٢٠١٨ ، وقد تفاقمت نسبة الفقر بحسب خط الفقر الوطني الى ٣١,٧٪ عام ٢٠١٩ حيث اصبح عدد الفقراء ١٢,٦٨٠ مليون شخصاً ويعزى ذلك الى ارتفاع معدل النمو السكاني ومعدل الخصوبة خاصة بين الفقراء. ، وتجدر الاشارة الى ان مشكلة الفقر قد تفاقمت خلال الازمة المركبة الصحية - الاقتصادية - السياسية في عام ٢٠٢٠، التي أثرت سلبا على المستوى المعيشي للأسرة العراقية لاسيما الاسر التي يعمل افرادها في القطاع الخاص، فقادت تداعيات جائحة (كورونا) الى زيادة نسب الفقر في عموم البلاد من ٢٦,٧٪ عام ٢٠٢٠ الى ٢٩,٦٪ عام ٢٠٢١ وبذلك اصبح عدد الفقراء ١٢,٢٧١ مليون شخص [٢٥].

جدول (١) مؤشرات خط الفقر في العراق لسنوات متعددة (٢٠٠٧- ٢٠١٩)

السنة	خط الفقر / دينار	معدل الفقر %	عدد الفقراء
2007	76896	22.4	6.648
٢٠١٢	105500	18.9	6.465
٢٠١٣	105500	16	5.760
٢٠١٤	105500	22.5	8.101
٢٠١٨	110880	20.5	7.370
٢٠١٩	111000	31.7	12.680

المصدر : حنان يونس حافظ وعبد الزهرة فيصل يونس ، وقع الفقر في العراق ... التحديات والحلول ، كلية الادارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، السنة احدى وعشرون ، العدد ٧٦ ، لشهر اذار ، سنة ٢٠٢٣ص ٩٥.

٤. تحدي الفساد المالي والأداري :

يعد الفساد المالي والاداري من الظواهر العابرة للحضارات والمستمدة قوتها من الارهاب والخداع والغش والسرقة والجريمة المنظمة.. وعند مراجعتنا لواقع الفساد المالي والاداري نجد ان الفساد ماثلاً في كل ما نقرأه عن تاريخ المدن او سير الشعوب، إذ يبرز حالة لازمت كل الصراعات الاجتماعية والسياسية عبر التاريخ، فما من ثورة قامت او نظام تهاوى او حضارة اندرست إلا وكان الفساد عنصراً فاعلاً في تحقيق ذلك، وهذه الظاهرة حالة ملازمة للحضارة البشرية منذ نشوئها. وان الواقع نجده مرتبطاً بتفاصيل الحياة اليومية للمواطن تحت مسميات مختلفة.. فتارة يظهر من خلال الرشوة والوساطة أو استغلال النفوذ او الثراء غير المشروع، وفي اخرى يندس وراء الاختلاسات وأعمال التزوير والتهريب وتبذير الاموال العامة والتجاوز على ممتلكات الغير[٣٦] .وقد عاش المجتمع العراقي لفترة طويلة تحت ظل ظروف سياسية واجتماعية واقتصادية قاسية ومتغيرة بشكل كبير جعلت من افراده ومؤسساته ارضا خصبة وممهدة لظهور جريمة والفساد فيه بالرغم من ان معظم الطروحات السابقة تشير الى ان طبيعة المجتمع العراقي وعاداته وتقاليده وقيمه وكل ثقافته هي عوامل قد تبعث او تؤدي الى عدم السماح او التشجيع على ظهور جريمة والفساد فيه . ومن الجدير بالذكر هنا ان اغلب ابناء المجتمع العراقي)وبحكم الظروف(هم مقاتلون يجيدون استخدام السلاح والقتال ولديهم القدرة على تشكيل وادارة

المجموعات القتالية وتنظيمها، كل هذه العوامل مهدت وشجعت قيام وتشكيل الجماعات الاجرامية المنظمة، كان بعضها يمارس نشاطاته وهو مدعوم من قبل السلطة والبعض الاخر كان يعمل ضد السلطة، وهنا نلاحظ بان هذا الوضع خلق جماعات منظمة للفساد لها نفس الوسائل والاهداف الا ان مصالحها مختلفة [٢٧] . اذ أكد كبير المفتشين الأميركيين في العراق والمسئول عن إعادة إعمار العراق (ستيوارت بوين) إن حجم الفساد في الحكومة العراقية يبلغ أكثر من أربعة مليارات دولار ليتجاوز أكثر من (١٠ ٪) من إجمالي الناتج الوطني[٢٨]، لقد اكدت مؤشرات وشواهد كثيرة المدى الخطير الذي بلغه العراق في مجال الفساد المالي والأداري وعز هذه المؤشرات القرير الدولي لمدركات الفساد الذي يعني بقضايا الفساد والرشوة في العالم فمن خلال الشكل رقم (١) يمكن ملاحظة قيم مؤشر مدركات الفساد للعراق وترتيبه العالمي والعربي ، اذ يعتمد المؤشر في تصنيفه ومنح الدرجات لـ ١٨٠ دولة، على (١٣) مصدراً للمعلومة، والتي تعدها مؤسسات عالمية متخصصة وغير حكومية، حيث يتم احتساب الدرجات ما بين(٠) إلى (١٠٠) درجة، وكلما اقتربت الدرجة إلى الـ١٠٠ كانت الدولة أقل فسادا. حيث حصل العراق على (٢٣) درجة من (١٠٠) وجاء في المركز (١٥٤) عالميا والمرتبة (١٣) عربيا ، وقدد حقق العراق عموماً تطوراً بطيئاً في معيار مكافحة الفساد، ويعود ذلك إلىأن "الوضع السياسي" ما زال متردياً.على هذا المستوى تفتيتاً وطائفياً فضلا عن الوضع الأمني الهش الذي ما زال غير مستقر بوجود تنظيم «داعش» , وهذا له انعكاس سلبي على كل المؤشرات التي يعتمدها التقرير، وجاءت الإمارات في المرتبة ال٢٦ عالميا والأولى عربيا على "مؤشر مكافحة الفساد"، تلتها قطر في المرتبة الـ٤٠ عالميا، وتذيلت "الصومال وسوريا واليمن وليبيا القائمة" [٢٩].

شكل (١) "ترتيب ودرجات الدول العربية على مؤشر مدركات الفساد لعام ٢٠٢٣"

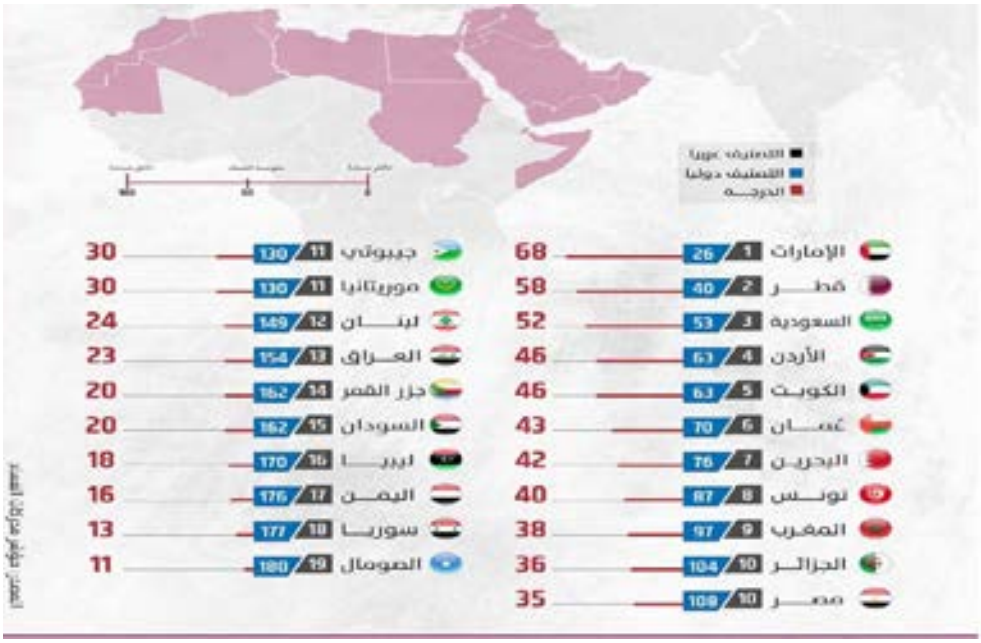

المصدر: "إبراهيم حربي إبراهيم ، الأنعكاسات السياسية للمخدرات الدولية في العراق بعد عام ٢٠٠٣، الجامعة المستنصرية – كلية العلوم السياسية ، المجلة السياسية والدولية ، العدد ٥٩ ، ٢٠٢٤ ، ص ٧٨.

٥. تحدي أنتشار العنف الداخلي .

أنتشار العنف الداخلي والذي أسهم بشكل كبير في شل الاستقرار الداخلي في العراق ، هذا العنف الذي جاء بدوافع عديدة منها سياسية ومنها وأجتماعية واقتصادية أسهمت في تكوينه قوى خارجية وضعت مصلحتها فوق الاعتبارات الإنسانية كلها . لقد أسهم العنف في توقف التنمية الاقتصاية وشل حركة المجتمع وبالتحديد شل من حركة المؤسسات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي يعتمد عليها المواطنين في حياتهم اليومية وضيق فرص التشغيل بسبب هروب رؤوس الأموال للخارج وعدم مقدرة الدولة على تنفيذ مشاريعها أو جلب الاستثمارات الاجنبية بعدما أصبح العراق وبسبب موجه العنف بلد غير مناسب للاستثمار، وعلى المستوى الاجتماعي تدهور وضع الأسرة العراقية والطفل والمرأة وتراجع النظام التعليمي والصحي وأنزوت الرعاية الاجتماعية تحت أنتشار الفقر وأرتفاع نسبته التهجير القسري والذي ادى بالنتيجة لارتفاع معدلات ظاهرة الارهاب [٣٠].

٦.تحدي ازمة الهوية الوطنية العراقية

يصف الباحثون الهوية بأنها الشعور بالانتماء إلى مجموعة معينة. في السياق العراقي، تُعرف الهوية بأنها انتماء للمجموعة الوطنية التي تشمل العرب، الكرد، التركمان، وغيرهم وتُعد أزمة الهوية العراقية واحدة من أكثر القضايا المعقدة التي أثرت على الواقع السياسي والاجتماعي في العراق منذ تأسيس الدولة الحديثة، بالاضافة الى التحديات السياسية والتاريخية جعلت الهوية الوطنية ضعيفة لصالح الهويات الفرعية [٣١]. وكان للاحتلال الأمريكي بعد عام (٢٠٠٣) دور بارز في تفاقم ازمة الهوية الوطنية العراقية، اذ اعتمدت الإدارة الأمريكية على نظام المحاصصة الطائفية، مما عزز الانقسامات الداخلية وأضعف الهوية الوطنية الجامعة[٣٢]. وتعد ازمة الهوية الوطنية من الازمات التي تم تجاوزها في الدول المتقدمة، بفعل استراتيجيات وسياسات متعددة، لكنها في الدول غير المتقدمة لازالت في اوج اشتعالها، بسبب ظروف هذه البلدان وسلوكيات انظمتها السياسية وطريقتها بالحكم. وفيما يخص العراق، فأن ما الت اليه الامور فيه بعد عام 2003 ، باتت مشجعة على الفرقة والتناحر، وتشجع وتدعم صعود الهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية ، اذ تجد الهويات الفرعية اسباب كثيرة تدعم توغلها وزيادة اهميتها لصالح انحسار وضعف الهوية الوطنية التي طالت بأثرٍ عميق وحدة ونسيج الهوية العراقية [٣٣] لذا فان هشاشة الهوية الوطنية العراقية المتقطعة الأوصال ، قد ساعد على ديمومة التوتر والعنف في الوضع السياسي والاجتماعي العراقي[٣٤]، فالدستور الدائم يحتوي على مواد كثيرة متعددة تصب بهذا المعنى ، مثل ديابجة الدستور التي تقول : باننا اي العراقيين اردنا من خلال هذا الدستور ان نستذكر الماضي الذي عشناه تحت حكم الانظمة الظالمة التي قتلت تلك الطائفة وحاربت هذه القومية وابادت تلك المنطقة وكانت اقل عنفا وقسوة مع تلك المنطقة وتلك الطائفة وتستمر الديباجة في تعداد ورصد الاختلافات واثارة الاسئلة والاستفهامات حول اسباب تمييز النظام السابق بين ابناء شعبه . والشيء نفسه نجده في المادة (٣) التي جاء فيه " أن العراق بلد متعدد القوميات والشعب العربي جزء من الامة العربية" بمعنى أن هناك ذهنية طاغية على المشرع العراقي بمحو هوية العراق الوطنية، وإلصاقها بالجانب العربي في عملية تغييب واضحة للهوية الوطنية، وهنا تثار أسئلة عدة حول هذه المادة؛ هل أن الكرد جزء من الامة العربية؟ وأين موقع الكرد في العراق؟ وهل يلغى وجود الكرد وهو يتمتع بإقليم ضمن الدولة العراقية؟ وما هو حال بقية القوميات الاخرى [٣٥].؟وكذلك الحال مع المادة (٩

اولا – أ(، التي جاء فيها بأن " تتكون القوات المسلحة العراقية والاجهزة الامنية من مكونات الشعب العراقي ". وظلت مواد الدستور تركز وتعدد الاختلافات المذهبية والقومية والقبلية وتشجيعها في اكثر من موضع ودعمها متغافلة بانها ستكون على حساب العراقيين ووحدتهم، بدلا من ان تركز على الوحدة والهوية الوطنية العراقية، كما في المادة (٤٠ اولا – أ) إذ جاء فيها: أن « أتباع كل دين أو مذهب أحرار في ممارسة الشعائر الدينية بما فيها الشعائر الحسينية « ، وايضا في المادة (٤٣)» تحرص الدولة على النهوض بالقبائل والعشائر العراقية وتهتم بشئونها واداء الساسة ايضا فيه الكثير من السلبيات، بالأخص موضوعة المحاصصة التي مر ذكرها، [٣٦]. وقد ساهم الإرهاب في خلق بيئة من الخوف والانعزال بين المجتمعات العراقية المختلفة. كان استهداف المكونات الدينية والعرقية (مثل تفجير المراقد في سامراء ٢٠٠٦) وسيلة مباشرة لإثارة النزاعات الطائفية، ما أدى إلى تحوّل الولاءات من الهوية الوطنية إلى الهويات الطائفية والعرقية [٣٧]. وكذلك بين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٧، سيطر تنظيم داعش على مساحات واسعة من العراق، مما أوجد «هويات مناطقية» مرتبطة بالولاء أو المقاومة. أدت هذه الفترة إلى تمزيق الشعور بالوحدة الوطنية، حيث بات العراقيون يُعرَّفون حسب مناطقهم وانتماءاتهم العرقية والطائفية [٣٨].

٧.تحدي تطور التجارة الاكترونية :

أسهمت التجارة الالكترونية في تطوير »عمليات غسيل الأموال« بفضل ما يرتبط بها من نقود الكترونية افتراضية اذ تختزل الكتل النقدية الكبيرة في أقراص الكترونية صغيرة يمكن نقلها من بلد إلى آخر كما أن استخدام شبكة الانترنت أدت هي الأخرى إلى توسع عمليات التحايل من خلال استخدامها من قبل عصابات غسيل الأموال للاستفادة من السرعة الخاطفة للتحويلات النقدية عبر العالم، أو بين الحسابات في الدولة الواحدة، وتبين أن (٢٥٪) من الرسائل الالكترونية المرسلة بين البنوك والأشخاص لا تتضمن المعلومات التفصيلية الخاصة بهذه التحويلات، وساعد الظرف الاستثنائي الذي يمر به العراق في تصاعد العمليات الإرهابية بدعم من دول أخرى، من مصادر الاموال غير المشروعة في العراق [٣٩] . من خلال عدة وسائل كان يكون عن طريق الطلب المباشر من الداعمين والممولين الاغنياء المناصرين للافكار الارهابية وتجار الحروب المستفيدين منه او من خلال التجارة الالكترونية عبر الانترنت وكذلك عن طريق جمع التبرعات من خلال الجمعيات الخيرية حيث ان معظم التنظيمات الارهابية تقوم بانشاء شركات وهمية تحت غطاء منظمات خيرية تهدف الى جمع الاموال والتبرعات لخدمة

مجال معين ولكنها تقوم بتحويل الاموال التي تحصل عليها الى الارهاب الغير مشروع مستفيدة في ذلك من طرق الدفع عبر الانترنت باستخدام بطاقات الائتمان أو التحويلات البرقية والالكترونية التي تسهل وصول الاموال اليهم بسهولة [٤٠].

اذ اصبحت شبكة الانترنت ساحة مفتوحة للجميع وبامكان التنظيمات الارهابية من خلاله نشر تعليمات تخص اعمال صناعة المتفجرات والتدريب على استخدامها عن طريق كتيبات الكترونية أو من خلال اشرطة فديو عبر مواقعها الالكترونية الخاصة والمتعددة واصبح الانترنت معسكر تدريب افتراضي يرتاده الارهابيون بامان وبعيد عن الانظار والمخاطر . واستطاعت الجماعات الإرهابية الاستفادة من تبادل المعارف بطرق جديدة ومبتكرة. وهو ما يسميه خبراء الأمن» TTPS» ، وهو (Tactics, Techniques, and Procedures) «اختصار لـ «تكتيكات وتقنيات وإجراءات يمكن استخدامها كوسيلة لتوصيف ممثل تهديد معين. ومن خلال شبكة الانترنت يستطيع الارهابيون التدريب على وصفات المتفجرات التي تتميز بانها متوفرة بسهولة على شبكة الإنترنت وكذلك طرق تجهيز العبوات الناسفة التي كان يتم استخدامها في مناطق الصراع. وبذلك يكون الإنترنت قد وفر لهذه الجماعات مساحات افتراضية للتدريب بعيداً عن الانظار [٤١].

٨.تحدي البيئة القانونية :

ضعف التشريعات والقوانين الرادعة لهذا النوع من الجرائم في بعض الدول، كما هو الحال في العراق، فتطور العمليات الإرهابية الإلكترونية بشكل سريع لم يسايره تطوير تشريع وآليات رادعة [٤٢] ' .الخاصة بالأمن المعلوماتي والسيبراني، مما يتطلب تبني تشريعات قانونية فعالة يتم تطبيقها على القطاع الحكومي والخاص، وهنا يأتي دور الحكومة في تنفيذ اجراءات امنية محددة في وزاراتها ومؤسساتها فضلاً عن القطاع الخاص مما يعزز الأمن المعلوماتي والسيبراني على حد سواء في العراق [٤٣]. بالاضافة الى ان التكييف القانوني للهجمات الإلكترونية لا زال ضمن مستوى القياس والاجتهاد، ولم يصل بعد إلى مرحلة إبرام اتفاقيات دولية صريحة خاصة به، وبحيث تكون متعددة الأطراف، وتنظم الهجمات الإلكترونية وفق نصوص وقواعد قانونية صريحة، وهو ما يعزى إلى أسباب عدة، يأتي في مقدمتها وجود عقبات تضعها الدول المهيمنة في مجال حروب الفضاء الإلكتروني، مثل الولايات المتحدة الأمريكية، وروسيا، والصين. إذ أن هذه الدول لا تفضل طرح موضوع التنظيم على المنابر الدولية حتى لا تفقد موقعها المهم بين الدول المهيمنة، وهو ما يضر بأمنها القومي. يضاف إلى ذلك، أن بقاء الموضوع خارج حدود القضايا القانونية

يتيح للدول مساحة واسعة لكي تتحرك في توظيف أسلحتها الإلكترونية لتحقيق أهدافها، وهي بذلك تبقى خارج نطاق المسايلة القانونية [٤٤].

تظل أزمة الهوية العراقية عقبة كبيرة أمام بناء دولة مستقرة. يحتاج العراق إلى تعزيز الهوية الوطنية على حساب الهويات الفرعية من خلال بناء نظام سياسي عادل يشمل الجميع.

المطلب الثالثً: اهم الحلول لمكافحة الارهاب في العراق:

١.تفعيل نشاط الاستخبارات الوطنية:

تكون هذه الأداة بمنزلة دائرة رادعة لاحتواء أي فعل أو عملية إرهابية واستباقها قبل حدوثها، بترويض التكتيكات الاستخباراتية وتوظيفها في استراتيجية موجهة تستند إلى معلومات[٤٥]. من أجل تحقيق جملة من الأهداف من أولوياتها اختراق الجماعات الإرهابية بشبكات التجسس الاحترافية التي تتيح للأجهزة الاستخباراتية مراقبة توجهات المنظمات الإرهابية، ورصد تحركاتها في أي وقت وفي أي مكان؛ ومن هنا يأتي دور العامل الاستخباراتي لرصد المعلومات في المناطق الاستراتيجية، ورأب التصدعات الأمنية، وإدامة الاختراق المعاكس للمناطق الرخوة أمنياً ولاسيما في منطقة عمق التأثير الأمني، التي تمثل بوابة المواجهة والتحدي الأمني مع التنظيمات الإرهابية، فاستخبار الحدث قبل انطلاقه ومن ثم معالجته بتكتيكات أمنية خاصة يمثل صلب التكتيكات الاستخباراتية المتبعة في مكافحة الإرهاب بالوقت الحاضر[٤٦].

٢.التعاون المتبادل بين المواطن والاجهزة الامنية :

مد أواصر التعاون بين المواطن وألاجهزة الامنية من خلال بث برامج التوعية الأمنية والقانونية للمجتمع لوسائل الإعلام، وتعميق علاقة الاجهزة الامنية مع مؤسسات المجتمع المختلفة كالعائلة والمدرسة والجامعة والمنظمات المهنية والشعبية عن طريق عقد ندوات ولقاءات اجتماعية لهذه المؤسسات، وذلك بهدف الوقوف على أرضية تساهم في خلق علاقات اجتماعية متبادلة بين ألاجهزة الأمنية والمواطن وتعزيز ثقة المواطن بألاجهزة الامنية ودورها في حفظ الامن والنظام للدولة العراقية.[٤٧].

٣. مواجهة الإرهاب عبر الحدود :

تحسين إجراءات الرقابة على الحدود بقطع كل التمويل والامدادات التي تصل الى المجموعات الارهابية او عبور الارهابيين عبر الحدود من دول اقليمية، لأنه احد وسائل مواجهة الارهاب [٤٨].

٤.تطوير الاقتصاد العراقي:

اقتصاديا، يمتلك العراق امكانيات وموارد اقتصادية وبشرية هائلة قابلة للاستثمار والتطور، واستثمارها بشكل امثل ستقود الى تحسين الاقتصاد العراقي

وتطوير الصناعة والزراعة وتوسيع مشاريع الاستثمار المختلفة, وتوفر فرص عمل للشباب العراقي وتحسن الحالة المعاشية لاسرهم, ولابد ايضا من دعم القطاع الخاص بمختلف اركانه لتقليل الاعتماد على مؤسسات الدولة، وهو ما تشجيع الشباب على العمل والتطوير ويقضي على أوقات الفراغ لديهم, ويبعدهم عن الجماعات المتطرفة [49].

٥.الأسرة والمجتمع المدني :

هي المدرسة الأولى في التنشئة للأجيال وعليها إعداد أبنائها بشكل سليم وتعزز لديهم الثقة في النفس وتنمي لديهم الأحساس العميق بالمسؤولية تجاه المجتمع والمشاركة في الدفاع عنه وتنميته ومواجهة كل أنواع التحديات والمخاطر التي تهدد أمنه واستقرار وتكملة لهذا الدور بالتعاون مع الأسرة تقوم مؤسسات التعليمية بدورها في بناء شخصية الطالب وتشكيل مداركه العامة بالتحصين من أية أفكار متطرفة ارهابية [٥٠].وهنا يبرز دور المجتمع المدني بتقديم الدعم اللوجستي لمؤسسات التربية وتدريب المعلمين وتبني خطاب إعلامي من قبله يوضح التزامات المعلم اتجاه مهنته لأنها مسؤولية اجتماعية وأخلاقية ووطنية وهو المحور الرئيس الذي يعتمد عليه في إعداد جيل وطني واعي يحقق الأهداف التربية المرجوة لمصلحة المجتمع والدولة, موضحاً خطورة التطرف والإرهاب وضرورة الاصطفاف الوطني والتصدي للأفكار التي تدعو إلى تفرقة المجتمع من تطرف وإرهاب. [٥١]

٦.تطوير مناهج تثقيفية للامن السيبراني :

ليس من شكّ أن التهديد الإرهابي السيبراني يمثل أحد أكبر التحديات التي توجه المنظومة الأمنية العراقية، حيث يعتمد تنظيم داعش في اتصاله وتواصله مع العالم الخارجي على الاتصالات الرقمية الإلكترونية، ويتخذ من الدعاية الإلكترونية عبر وسائل التواصل الاجتماعي منطلقاً له لترويج أفكاره وعملياته مع العالم الخارجي[٥٢]. لذا لا بدّ للمؤسسات الأمنية المختصة اتخاذ تدابير وأدوات يقع على عاتقيها كبح جماح قدرات داعش الإلكترونية من خلال رفع مستوى القدرات السيبرانية للمؤسسات الأمنية، والتنسيق مع المؤسسات الاستخباراتية والإلكترونية العالمية لأجل تبادل المعلومات والخبرات الأمنية. [٥٣]. حول الأمن السيبراني وإتاحتها في المدارس والكليات والجامعات والعمل مع الجامعات والكليات على تطوير وتنفيذ مناهج وبرامج تثقيفية تتناول الأمن السيبراني على مستوى التعليم العالي والدراسات العليا ، والعمل مع المدارس على وضع برامج تعليمية حول السلامة على الإنترنت ، وتزويد المدرسين والإداريين بالمواد التي تدعمهم في تنفيذ مهمتهم . [٥٤].

٧.وسائل الإعلام

تمثّل المكانة الإعلامية المصدّ الأول لدائرة الإحاطة الفكرية لمواجهة الإرهاب في العراق، تؤدي دورا محوريا في معالجة أهم القضايا والمشكلات التي تواجه المجتمع، ولذلك وجب العمل على تشجيع تناولها لمواضيع متعلقة بهذه الجريمة الخطيرة وتوضيح آليات الوقاية منها[٥٥]. فواقع البيئة الأمنية الوطنية لها خصوصية استراتيجية، نحتت خصائصها بثوابت سرعة الاستجابة للتحديات والتأثيرات الإرهابية؛ وبالتالي تعطي هذه الأداة زخماً استراتيجياً مضاداً للإرهاب بواسطة جملة من التكتيكات والوسائل الإعلامية[٥٦]. ، ولاسيما أن تنظيم داعش يبنى أساس تأثيره على الدعاية الزائفة والتأثير الإعلامي المضاد، حيث تأثرت البيئة الأمنية الوطنية ومن واقع توجهات الإعلامي المضادة ولاسيما قبل العام ٢٠١٤، إذ شكل التأثير الإعلامي عاملاً مؤثراً لتحفيز التحديات الأمنية المتمثلة بالإرهاب وتحريكها، ومن أجل كبح جماح ما تبقى من تنظيمات إرهابية لا بدّ من تبني استراتيجية إعلامية يقع على عاتقها صدُّ الهجمات الإعلامية والدعائية ذات الأبعاد الإرهابية.

٨.مكافحة الفساد :

ينبغي العمل على وضع قوانين صارمة لمحاربة الفساد المتفشي في مؤسسات الدولة، ووضع خطة إستراتيجية شاملة تعمل على وضع الأولويات فيما يخص مشكلات الفساد في العراق وتشكيل لجان رقابية وتفتيشية مرتبطة برئاسة الجمهورية، مع الأخذ بالتوصيات والخطط التي تضعها المؤسسان الدولية الرصينة على سبيل المثال «مؤسسة الشفافية الدولية »؛ لحل مشكلة الفساد داخل الدول[٥٧] . وعمل وحدات متابعة مرتبطة بالوزارة المعنية للحد منه والقضاء عليه.

٩.استقلال القضاء بصورة تامة

العمل على تعزيز أداء الجهاز القضائي في العراق" ، وتدعيم استقلالية السلطة القضائية، " بصورة تضمن تطبيق العدالة والقانون على الجميع والتي بدورها تؤدي إلى تحقيق التقدم في مجال الصالح القانوني والمؤسساتي"باعتبارها مؤسسة قائمة على تحقيق العدالة بين أفراد المجتمع، فإذا فسد القضاء فسد المجتمع، والتعلم من تجارب الدول المتقدمة، فاليابان أعطى المعلم والقاضي رواتب كرئيس الجمهورية، وبهذا أصبحت اليابان دولة أنموذجية تحتذي بها الدول الأخرى، ومعالجة "جرائم المخدرات» وغسيل الاموال ومكافحة «الجرائم المنظمة» التي تفلت من العقاب نتيجة انضوائها تحت إطار «المليشيات» والاحزاب الطائفية والسياسية [58].

الخاتمة

تعتبر سياسات الإرهاب الدولية بعد عام ٢٠٠٣ ذات تأثير مباشر على الوضع الأمني والاجتماعي والاقتصادي في العراق، ومن أهم التحديات التي تواجه صناع القرار السياسي العراقي في ظل التطورات التكنولوجية الحديثة والمتسارعة ، والتي برزت في الفترة الأخيرة بأشكال وأفعال مختلفة بعد عام (2003) حيث فرضت تحديات جسيمة أثرت على استقرار البلاد. وتصاعد التوترات نتيجة التدخلات الخارجية، ونشوء الجماعات الإرهابية، وغياب الاستراتيجيات المتكاملة لمكافحة الإرهاب. ورغم الجهود المبذولة محليًا ودوليًا، ظل العراق يواجه تحديات كبيرة تتعلق بالبنية التحتية، والاقتصاد، والأمن، مع حاجة ماسة إلى حلول استراتيجية مستدامة لتعزيز الامكانيات وبذل المزيد من الجهود وتحسين القدرات في مجال مكافحة الارهاب وغيرها من التهديدات التي يمثل الانتصار عليها بمثابة نجاح للإمن الوطني العراقي .

النتائج

١.التهديدات الارهابية العابرة للحدود والهجمات الدولية تزيد من تعقيد إدارة الامن الوطني العراقي.
٢.سياسة الارهاب عامة ولا تتعلق ببلد معين ، وهي نتيجة لأسباب متعددة منها سياسية واقتصادية واجتماعية و ثقافية و تاريخية .
٣.أسفرت سياسة الإرهاب عن ازدياد حدة العنف وظهور تنظيمات إرهابية ك»داعش»، التي استغلت الفراغ الأمني.
٤.التدخلات الخارجية: أدى تعدد الأطراف الدولية المتدخلة إلى تعقيد المشهد الأمني والسياسي في العراق، مما أسهم في ضعف سيادة الدولة.
٥.زيادة معدلات البطالة والفقر، مما خلق بيئة خصبة للتطرف.
٦.سياسة الإرهاب وادواته الرقمية تتطور مع التكنولوجيا الحديثة ، ولعل مسألة الاقناع والترويج للأفكار الارهابية تعد من أخطر تلك الادوات .التي تحدث في المجتمعات الغير مستقرة، لذلك يجبب تشخيص تلك الآدوات وفهمها كونها السبيل لمعالجة الظاهرة .
٧.كشفت هذه الأوضاع عن ضعف المؤسسات الأمنية وغياب التنسيق الاستخباري الإقليمي والدولي.

التوصيات

١.بناء مراكز رصد مستقبلية متطورة تكنولوجيا ، مهمتها منع ظهور الارهاب، واتخاذ ما يلزم لمعالجة تلك السياسة قبل حدوثها او استفحالها .
٢.تعزيز التعاون الدولي: تنسيق الجهود بين العراق والدول الأخرى لتعزيز الاستخبارات وتبادل المعلومات حول الأنشطة الإرهابية.

٣.إصلاح البنية الأمنية: إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية وتعزيز قدراتها التدريبية والتكنولوجية لمواجهة التهديدات.
٤.معالجة الأسباب الاقتصادية والاجتماعية: إطلاق مشاريع تنموية تقلل البطالة والفقر، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.
٥.سيادة الدولة: ضرورة تقليل التدخلات الخارجية ووضع سياسات مستقلة تؤكد سيادة العراق واستقراره.
٦.برامج الوقاية من التطرف: إطلاق برامج توعية وتثقيف تستهدف الشباب لتعزيز الاعتدال الفكري ومحاربة الفكر المتطرف.
٧. الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في مجال مكافحة سياسة الارهاب، لتوظيف تلك التجارب لصالح آليات مكافحةسياسة الارهاب في العراق .
٨.نظراً لأهمية الاستقرار السياسي العراقي والتأثير في الأداء السياسي للدولة ، يتعين على صانع القرار في الدولة العراقية ضرورة التعامل مع ظاهرة الارهاب من جذورها بهدف تقليل تأثيرها السلبي على المتغيرات السياسية المختلفة.
٩.التنشئة الاجتماعية لها دورا هام في مكافحة جرائم الارهاب، ومن هنا يجب الاهتمام بالأسرة العراقية، والمدرسة،و المسجد والجامعة، من أجل المشاركة معا في بناء مجتمع خال من الإرهاب.

الهوامش:

١- الآية (٣٠) من سورة البقرة .
٢- حسين وحيد و علي جبار ، ماهية الإرهاب الدولي ومراحل تطوره ، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية / جامعة بابل ، العدد، ٨ ، ٢٠١٢، ص٢٤٣.
٣- وداد جابر غازي، الإرهاب وأثره على العرب، مجلة العرب والمستقبل تصدرها جامعة المستنصرية، السنة الثانية، آيار ٢٠٠٤، ص٥٥.
٤- سجى عبد مسرهد، الجذور التاريخية لظاهرة التكفير، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية / جامعة بابل ، العدد/٢٢، آب، ٢٠١٥ . .ص ٤٠٧
٥- نفس المصدر ، نفس الصفحة .
٦- أدونيس العكرة، الارهاب السياسي: بحث في اصول الظاهرة وابعادها الانسانية بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٣، ص٩٣.
٧- الآية (٤٠) من سورة البقرة.
٨- الآية (٥١) من سورة النحل.
٩- سعد محمد حسن الكندي واخرون، تداعيات الارهاب السياسية والاجتماعية على الشباب في العراق، جامعة النهرين ، كلية العلوم السياسية ، مجلة قضايا سياسية ، العدد ٧٢ ، ٢٠٢٣ ص ٣٤ .
١٠- إمام حسانين عطا الله، الإرهاب البيان القانوني للجريمة، دار المطبوعات الجامعية، ٢٠٠٤، ص٩٧.
١١- محمد قاسم محل ، ظاهرة الارهاب في العراق بعد ٢٠٠٣ تنظيم داعش انموذجاً دراسة سوسيولوجيا تحليلية، مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية ، المجلد ٢٤، العدد ، ١ الجزء ١، ٢٠٢٤ص٣٠٤.
١٢- عبد الحميد رشوان ، الإرهاب والتطرف

من منظور الاجتماع ، الإسكندرية ، دار شباب الجامعة ، ٢٠٠٢ ، ص٩١-٨٩ .
١٣- خالد بن صالح بن ناهض الظاهري ، دور التربية الإسلامية في مواجهة الإرهاب ، ط١ ، الرياض : دار عالم الكتب للطباعة ، والنشر ، والتوزيع ، ٢٠٠٢ ، ص ٧٩.
١٤- نادية عبد الهادي سوادي هاني ، التَّهديدات السّياسية للأمنِ الإنساني في العراقِ بَعْدَ عام ٢٠٠٣ م ، معهد العلمين للدراسات الغليا مجلة المعهد ، العدد ، ١٧ ، ٢٠٢٤ ، ص ٢٧٩.
١٥- "إبراهيم، إبراهيم حربي ، الأنعكاسات السياسية لظاهرة غسيل الاموال الدولية في العراق بعد عام ٢٠٠٣، جامعة النهرين. مجلة قضايا سياسية. العدد ٧٦. ٢٠٢٤, ص ١١.
١٦- حسنين توفيق إبراهيم خمسة عشر عاما على الغزو والاحتلال الأمريكي للعراق: فشل التحول الديمقراطي المفروض من الخارج، مجلة الديمقراطية، مؤسسة الاهرام القاهرة , العدد ٧١ ، تموز ٢٠١٨ ص ٤٥.
١٧- فلاح خلف الربيعي تفسير ظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي , مجلة العراق للإصلاح الاقتصادي عدد خاص عن التضخم ودور السياسات المالية والاقتصادية , بغداد٢٠٠٦ ص ١١ -١٢.
١٨- «إبراهيم، إبراهيم حربي ،الأنعكاسات السياسية لظاهرة غسيل الاموال الدولية في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٦٩.
١٩- نعيم حسين كزار البديري، مشكلة البطالة وآثارها الاجتماعية في المجتمعات المأزومة (المجتمع العراقي أنموذجاً) دراسة تحليلية ، مجلة جامعة بابل , العلوم الانسانية , كلية الآداب المجلد ٢٣, العدد ٢: ٢٠١٥، ص ٧٥٢ .
٢٠- نادية عبد الهادي سوادي هاني ، التَّهديدات السّياسية للأمنِ الإنساني في العراقِ بَعْدَ عام ٢٠٠٣ م ،مصدر سبق ذكره ص ٢٧٩.
٢١- توفيق حميد . هل الفقر هو سبب الارهاب ،شبكة الشرق الأوسط للإرسال (أم. بي. أن) نشر بتاريخ ٢٠٢٠/١٠/١٦ على الموقع الالكتروني ، الحرة ، شوهد بتاريخ ٦ / ١٠ / ٢٠٢٤ : https://www.alhurra.com/different-angle/٢٠٢٠/١٠/١٦/
٢٢- شبكة الساعة ، دراسة تكشف معدل البطالة في العراق منذ ٢٠٠٣ ولغاية ٢٠٢٢ ، نشر على شبكة الساعة ، بتاريخ ٥ / ٩ / ٢٠٢٣ شوهدة بتاريخ، ٧/٨/ ٢٠٢٤" https://alssaa.com/post/show/١٩٧٩٤
٢٣- احمد عبد صالح، البطالة في العراق: بين الواقع وأولويات الربنامج الوزاري، ، بغداد ، سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط .٢٠٢٣، ص ٤.
٢٤- دانيال محسن بشار، التحليل الجغرافي للنشاط الاقتصادي ومؤشرات البطالة في العراق , مجلة كلية الاسراء للعلوم الاجتماعية والانسانية ,مجلد ٥ , عدد ٣, ٢٠٢١' ص ٧٥.
٢٥- حنان يونس حافظ وعبد الزهرة فيصل يونس ، وقع الفقر في العراق ... التحديات والحلول ، كلية الادارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، السنة احدى وعشرون ، العدد ٧٦ ، لشهر اذار ، ٢٠٢٣ص ٩٤.
٢٦- «عبد الامير عباس الحيالي و ايهاب سالم محمد ،العوامل الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة في انتشار ظاهرة الإرهاب في العراق، جامعة

ديالى - كلية التربية للعلوم الانسانية ، مجلة ديالى للبحوث الانسانية ، العدد ٩٧ ، المجلد ٣ ، ايلول ، ٢٠٢٣ ، ص ٢٦.
٢٧- «ريسان عزيز داخل ،الجريمة المنظمة والفساد في العراق، كلية الاداب ، جامعة بغداد ، ، مجلة كلية الاداب ، العدد ٨٩، الجزء الثاني الانسانيات ٢٠٠٩ ، ص ٤٩٩.
٢٨-«سعاد ابراهيم عباس ، تحدي الإرهاب في العراق بعد عام ٢٠٠٣، جامعة ديالى - كلية التربية للعلوم الانسانية ، جامعة بغداد ، مركز الدراسات الأستراتيجية والدولية ، مجلة دراسات دولية، العدد ٨٢، ٢٠٢٠ ، ص ٤٦٣.
٢٩- "إبراهيم حربي إبراهيم ، الأنعكاسات السياسية للمخدرات الدولية في العراق بعد عام ٢٠٠٣، الجامعة المستنصرية – كلية العلوم السياسية ، المجلة السياسية والدولية ، العدد ٥٩ ، ٢٠٢٤ ، ص ٧٨.
٣٠- "احمد فاضل جاسم ، العراق مابعد الحرب واستراتيجية اعادة البناء دراسة تحليلة في الواقع والافاق المستقبلية ، جامعة بغداد – كلية العلوم السياسية ، مجلة العلوم السياسية، العدد ٥٦ ، ٢٠١٨ ، ص ٢٣١.
٣١-فالح عبد الجبار، الهوية والعنف في العراق، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧، ص. ٤٥.
٣٢- رشيد الخيون، «الهوية الوطنية في العراق بين الماضي والحاضر»، مجلة الفكر العربي، العدد ٧٨، ٢٠١٠، ص. ٦٧
٣٣- عبد العظيم جبر حافظ، التغيير السياسي والهويَّة الوطنيَّة العراقيَّة بحث في التوجهات الدستورية قبل وبعد ٢٠٠٣ ، بغداد ، سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط ، ٢٠٢٣ ، ص ١٥.
٣٤- سليم مطر ، الذات الجريحة ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، لبنان بيروت، ٢٠٠٠، ص٣٥١.
٣٥- "احمد فاضل جاسم ، العراق مابعد الحرب واستراتيجية اعادة البناء دراسة تحليلة في الواقع والافاق المستقبلية ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٣١.
٣٦- رشيد الخيون، الطائفية والحروب الأهلية في العراق، بغداد: دار الرافدين، ٢٠١٨، ص. ٩٦.
٣٧- "احمد فاضل جاسم ، العراق مابعد الحرب واستراتيجية اعادة البناء دراسة تحليلة في الواقع والافاق المستقبلية ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٣١.
٣٨- فاضل الربيعي، داعش وأزمة الهوية الوطنية، بيروت: دار الطليعة، ٢٠١٦، ص. ٥١.
٣٩- «إبراهيم، إبراهيم حربي . الأنعكاسات السياسية لظاهرة غسيل الاموال الدولية في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مصدر سبق ذكره ص٥٧٤. «
٤٠- راجي يوسف محمود ، الإرهاب السيبراني نماذج من الجهود الدولية للحد منه ، جامعة تكريت، كلية العلوم السياسية ، محلة تكريت للعلوم السياسية ، المجلد ٢، العدد ٢٠٢٢،٢٨ ، ص١٠٤.
٤١- نفس المصدر ، نفس الصفحة.
٤٢- شيماء تركان صالح ، الأمن الوطني العراقي والتهديدات السيبرانية... الإرهاب السيبراني إنموذجا ، جامعة تكريت مجلة تكريت للعلوم السياسية . العدد ٣٣ ، المجلد ٤ ، ٢٠٢٣، ص٢٢١.
٤٣- مصطفى ابراهيم سلمان ، الأمن السيبراني واثره في الامن الوطني العراقي ، جامعة ديالى ، كلية القانون والعلوم السياسية ، مجلة العلوم القانونية والسياسية. العدد ١، المجلد ١٠ ، ٢٠٢١

، ص١٧٥.
٤٤- عقيل فالح سلمان، انعكاس التحديات التي تواجه الردع السيبراني وسبل النهوض بها، الجمعية العراقية العلمية للمخطوطات ، مجلة إكليل للدراسات الانسانية، العدد الثاني عشر، كانون الاول، ٢٠٢٢ ص٥٨٥.
٤٥- سعد شهاب احمد الشيخ ، الاستراتيجية العراقية في مكافحة الارهاب الفرص والتحديات"، المجلة العلمية لجهاز مكافحة الإرهاب، المجلد ٣, العدد ٦, ٢٠٢٣، ،ص١٢٨.
٤٦- نفس المصدر ، نفس الصفحة .
٤٧- «إبراهيم، إبراهيم حربي . "سياسة تجارة البشر الدولية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ الدوافع والحلول" ، النجف ، معهد العلمين للدراسات العليا . مجلة المعهد. المجلد , العدد ١٨ ، ٢٠٢٤، ص٧٥. »
٤٨- حمد جاسم محمد الخزرجي واخرون، « تداعيات الارهاب السياسية والاجتماعية على الشباب في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ، جامعة النهرين. مجلة قضايا سياسية. العدد ٧٢. ٢٠٢٣ ص ٤٧,
٤٩- المصدر نفسه ، نفس الصفحة .
٥٠- إحسان محمد هادي. دور مؤسسات الدولة لمواجهة التطرف: المؤسسات التعليمية انموذجاً، ، المركز العراقي لتوثيق جرائم التطرف نشر بتاريخ ٢٠٢٢/١٠/٢ على الموقع الالكتروني ، الامانة العامة للعتبة العباسية ، شوهد بتاريخ ٣ / ١٢ / ٢٠٢٤ :
https://iraqicenter-fdec.org/archives/٣٣٠٠
٥١- نفس المصدر .
٥٢- بيتر سينجر، الحرب عن بعد " دور التكنلوجية في الحروب الحديثية"، ط١، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبي، ٢٠٠، ص٢٨٦
٥٣- اوستن رينج، الحروب المستقبلية في القرن الواحد والعشرين، ط١، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، ٢٠١٤، ص٥٣
٥٤- صلاح مهدي هادي وزيد محمد علي إسماعيل، الامن السيبراني كمرتكز جديد في الاستراتيجية العراقية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين مجلة قضايا سياسية، العدد ٦٢ ، أيلول ، ٢٠٢٠ ، ص ٢٩١.
٥٥-بن مرزوق عنترة و الكر محمد ، البعد اللكتروني للسياسة الامنية الجزائرية في مكافحة الارهاب ، جامعة باتنة ١ مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية العدد٣٨ ، المجلد ١٩ ، ٢٠١٨ ، ،ص٤٨.
٥٦- حامد سالم الزيدي، مقاتلة الارهاب في العراق الحرب الجديدة،ط١، دار الجواهري للطباعة والنشر، بغداد، ٢٠١٣، ص٧٦
٥٧- " علي طاهر الحمود، مكافحة الفساد في العراق أوراق سياساتية، ، سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط ، المكتبة الوطنية ، دار الكتب والواثق بغداد، ٢٠٢٣.، ص٢٣ . " "
٥٨- " إبراهيم حربي إبراهيم ، الأنعكاسات السياسية للمخدرات الدولية في العراق بعد عام ٢٠٠٣، جامعة المستنصرية. المجلة السياسية والدولية . العدد ٥٩ ، ٢٠٢٤، " ص١٢٢.

المصادر:

أ : القرأن الكريم :

ت: الكتب والمجلات:

١. احمد عبد صالح، البطالة في العراق: بين الواقع وأولويات الربنامج الوزاري، ، سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط ، المكتبة الوطنبة ، دار الكتب والواثق بغداد، ٢٠٢٣،

٢.أدونيس العكرة، الارهاب السياسي: بحث في اصول الظاهرة وابعادها الانسانية بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٣،

٣.إمام حسانين عطا الله، الإرهاب البيان القانوني للجريمة، دار المطبوعات الجامعية، ٢٠٠٤،

٤.اوستن رينج، الحروب المستقبلية في القرن الواحد والعشرين، ط١، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، ٢٠١٤.

٥.بيتر سينجر، الحرب عن بعد " دور التكنلوجية في الحروب الحديثية"، ط١، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبي، ٢٠١٠.

٦.حامد سالم الزيدي، مقاتلة الارهاب في العراق الحرب الجديدة،ط١، دار الجواهري للطباعة والنشر، بغداد، ٢٠١٣، ص٧٦.

٧.حمد جاسم محمد الخزرجي واخرون، « تداعيات الارهاب السياسية والاجتماعية على الشباب في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ، جامعة النهرين. كلية العلوم السياسية ، مجلة قضايا سياسية. العدد ٧٢. ٢٠٢٣ ,

٨.خالد بن صالح بن ناهض الظاهري ، دور التربية الإسلامية في مواجهة الإرهاب ، ط١ ، الرياض : دار عالم الكتب للطباعة ، والنشر ، والتوزيع ، ٢٠٠٢.

٩.رشيد الخيون، «الهوية الوطنية في العراق بين الماضي والحاضر»، مجلة الفكر العربي، العدد ٧٨، ٢٠١٠ .

١٠.رشيد الخيون، الطائفية والحروب الأهلية في العراق، بغداد: دار الرافدين، ٢٠١٨،

١١.سليم مطر ، الذات الجريحة ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، لبنان بيروت، ٢٠٠٠، ص٣٥١ .

١٢.عبد الحميد رشوان ، الإرهاب والتطرف من منظور الاجتماع ، الإسكندرية ، دار شباب الجامعة ، ٢٠٠٢.

١٣.عبد العظيم جبر حافظ، التغيير السياسي والهويَّة الوطنيَّة العراقيَّة بحث في التوجهات الدستورية قبل وبعد ٢٠٠٣ ، سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط ، المكتبة الوطنبة ، دار الكتب والواثق بغداد، ٢٠٢٣

١٤.علي طاهر الحمود، مكافحة الفساد في العراق أوراق سياساتية، ، سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط ، المكتبة الوطنبة ، دار الكتب والواثق بغداد، ٢٠٢٣.، "

١٥.فاضل الربيعي، داعش وأزمة الهوية الوطنية، بيروت: دار الطليعة، ٢٠١٦،

١٦.فالح عبد الجبار، الهوية والعنف في العراق، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧،

١٧.وداد جابر غازي، الإرهاب وأثره على العرب، مجلة العرب والمستقبل تصدرها جامعة المستنصرية، السنة الثانية، آيار ، ص٥٥.

ث : الأبحاث والتقارير:

١."إبراهيم، إبراهيم حربي ، الأنعكاسات

السياسية لظاهرة غسيل الاموال الدولية في العراق بعد عام ٢٠٠٣، جامعة النهرين. مجلة قضايا سياسية. العدد ٧٦. ٢٠٢٤,

٢."إبراهيم حربي إبراهيم ، الأنعكاسات السياسية للمخدرات الدولية في العراق بعد عام ٢٠٠٣، الجامعة المستنصرية - كلية العلوم السياسية ، المجلة السياسية والدولية ، العدد ٥٩ ، ٢٠٢٤.

٣.«إبراهيم، إبراهيم حربي . "سياسة تجارة البشر الدولية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ الدوافع والحلول" ، النجف ، معهد العلمين للدراسات العليا. مجلة المعهد. المجلد , العدد ١٨ ، ٢٠٢٤،

٤."احمد فاضل جاسم ، العراق مابعد الحرب واستراتيجية اعادة البناء دراسة تحليلية في الواقع والافاق المستقبلية ، جامعة بغداد - كلية العلوم السياسية ، مجلة العلوم السياسية، العدد ٥٦ ، ٢٠١٨ ،

٥.بن مرزوق عنترة و الكر محمد ، البعد اللكتروني للسياسة الامنية الجزائرية في مكافحة الارهاب ، جامعة باتنة ١ مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية العدد٣٨ ، المجلد ١٩ ، ٢٠١٨ ،

٦.حسنين توفيق إبراهيم خمسة عشر عاما على الغزو والاحتلال الأمريكي للعراق: فشل التحول الديمقراطي المفروض من الخارج، مجلة الديمقراطية، مؤسسة الاهرام القاهرة , العدد ٧١ ، تموز ٢٠١٨

٧.حسين وحيد و علي جبار ، ماهية الإرهاب الدولي ومراحل تطوره ، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية / جامعة بابل ، العدد، ٨ ، ٢٠١٢،

٨.حنان يونس حافظ وعبد الزهرة فيصل يونس ، وقع الفقر في العراق ... التحديات والحلول ، كلية الادارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، السنة احدى وعشرون ، العدد ٧٦ ، لشهر اذار ، ٢٠٢٣ .

٩.دانيال محسن بشار، التحليل الجغرافي للنشاط الاقتصادي ومؤشرات البطالة في العراق , مجلة كلية الاسراء للعلوم الاجتماعية والانسانية ,مجلد ٥ , عدد ٣, ٢٠٢١'

١٠.راجي يوسف محمود ، الإرهاب السيبراني نماذج من الجهود الدولية للحد منه، جامعة تكريت، كلية العلوم السياسية ، محلة تكريت للعلوم السياسية ، المجلد ٢، العدد ٢٠٢٢،٢٨ ،

١١.«ريسان عزيز داخل ،الجريمة المنظمة والفساد في العراق، كلية الاداب ، جامعة بغداد ، ، مجلة كلية الاداب ، العدد ٨٩، الجزء الثاني الانسانيات ٢٠٠٩ ،

١٢. سجى عبد مسرهد، الجذور التاريخية لظاهرة التكفير، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية / جامعة بابل ، العدد/٢٢، آب، ٢٠١٥

١٣.«سعاد ابراهيم عباس ، تحدي الإرهاب في العراق بعد عام ٢٠٠٣، جامعة ديالى - كلية التربية للعلوم الانسانية ، جامعة بغداد ، مركز الدراسات الأستراتيجية والدولية ، مجلة دراسات دولية، العدد ٨٢، ٢٠٢٠ ،

١٤.سعد شهاب احمد الشيخ ، الاستراتيجية العراقية في مكافحة الارهاب الفرص والتحديات"، المجلة العلمية لجهاز مكافحة الإرهاب، المجلد ٣, العدد ٦, ٢٠٢٣،

١٥.سعد محمد حسن الكندي واخرون،